الفصل الرابع

الجامعة ودورها التنموي في إطار التوجه نحو التميز.

أولا: التعليم الجامعي بين ترد الواقع وضرورة التغيير صوب التميز.

ثانيا: الجامعة وتحديات تحقيق الأمن التربوي في العصر الراهن.

ثالثا: الجامعة ودعم قيم ومعايير التميز في مجتمع التعلم

obeikandl.com

obeikandl.com

الجامعة ودورها التنموي في إطار التوجه نحو التميز.

ويمكن مناقشة هذا الفصل من خلال النقاط الرئيسة التالية:

أولا: التعليم الجامعي بين تردد الواقع وضرورة التغيير صوب التميز:

ينطلق البحث الحالي من أن العمل في إطار معايير وقيم التميز والتوجه من خلالها نحو التميز في التعليم الجامعي ؛ يتطلب إحداث جملة من التغييرات الجوهرية في هذا النمط من التعليم ، تقوم على ثلاث مراحل أساسية:

أ- رفض الواقع المتردد والوعي بكل جوانب القصور في التعليم الجامعي بتفعيل عملية"التقييم الذاتي".

ب- إيجاد واقع جديد بافتراضات وفلسفة جديدة وقيم ومعرفة متجددة.

ت- تطوير الواقع الجديد طبقا لخطط واستراتيجيات فعالة لدفعة نحو التميز.

ورصد **بدوي** ثلاث من المشكلات والعقبات التي تواجه مسيرة الجامعات المصرية وتطوير العمل الجامعي ، ووضعها في ثلاث مستويات: (بدوي ، 2006، 210-214):

• **البُعد البنيوي النظامي**: ويتعلق بالافتقار إلى التنوع وغياب التمايز وانتشار النمطية في الجامعات المصرية.

• **البُعد الإداري ومسألة الاستقلال والتبعية**: وهو أمر يتعلق بقضايا إنتاج المعرفة ونقلها كوظيفة جوهرية للجامعة. وديمقراطية العمل الجامعي وصور التعبير عنها بداية من نظام إتخاذ القرار الجامعي ومدى استقلاليته ، ووصولا إلى حرية الطلاب وحقهم في العمل السياسي داخل الجامعة ، ومدى اقترانه بالوعي.

• **البُعد الوظيفي وغايات الجامعة وأهدافها**: وهو يتعلق بطبيعة أهداف الجامعة ورسالتها العلمية ، ومدى قدرتها على الوفاء بها.

أما فيما **يتعلق بالبحث العلمي** : فقد أفرزت تداعيات التحول في النظام المعرفي العالمي في مجال البحث العلمي عديد من المشكلات منها:

تحول التعليم العالي إلى سلعة خاصة بدلًا من كونها مسئولية خدمية- وتفاقم مشكلات إجراء التعاون مع المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية الأجنبية- والتواضع النسبي لحجم الاستفادة من إمكانيات وقدرات المراكز البحثية الجامعية في حل مشكلات المجتمع.

وقدمت **ناهد عز الدين**: بعض الملامح المؤسسية للخريطة الجامعية والتي تعبر عن عرض الأزمة في التعليم الجامعي من جوانب عدة منها (عزالدين ، 2006، 384-399):

- ✓ التضخم والتعقيد
- ✓ والاختلال الجغرافي والفجوة في نسبة الطلاب إلى الأساتذة
- ✓ والتكرار والازدواجية
- ✓ وتعدد وتباين جهات الإشراف
- ✓ وتفتت الأقسام وشرذمتها تحت دعوى التخصص الدقيق
- ✓ التجربة والخطأ
- ✓ تذبذب وتأرجح الفلسفة
- ✓ وعدم استقرار خريطة الهياكل المؤسسية.

orelkanal.com

هذا وقدم **الغـوث** مجموعة من الإخفاقات كانت من وجهة نظره سببًا في تردي مستوى التعليم في العالم العربي والإسلامي. تم الإشارة إليها سابقًا.

تأسيسًا على ما سبق فإن التخلص من كل هذه الإخفاقات والمعوقات التي تحول بين التعليم الجامعي وتحقيق أهدافه وتميزه ؛ يتوقف على إحداث جملة من التغييرات بداخله ، وأن تغييره يتوقف على التغلب على أسباب الإخفاقات والتوجه إلى إبداع تعليم متميز يكون البوابة الحقيقية لتنمية شاملة للفرد وللمجتمع. ويمكن تحقيق ذلك شريطة تغيير عقلية وطريقة تفكير الإنسان المصري عموما ، وإحداث ثورة فكرية موازية لثورة يناير وداعمة لها ، لاستعادة مكانة العقل العلمي والفكر النقدي واحترام الآخر ، ومكانة العمل والإنتاج في منظومة القيم الموجهة للسلوك العام والخاص.

ثانيا: الجامعة وتحديات تحقيق الأمن التربوي في العصر الراهن:

تواجه الجامعات اليوم عديد من التحديات التي تضعف من قدرتها على تحقيق الأمن التربوي في المجتمع ، تلك التحديات التي تتطلب المواجهة وليس غض النظر عنها حتى يمكن للتعليم الجامعي تحقيق غاياته المنوطة به في المجتمع وينحو تجاه التميز دافعًا المجتمع صوب التقدم. والجامعات المصرية في الوقت الراهن تمر بمجموعة من التحديات وتواجهها عدة قضايا أفرزتها بعض الأحداث المؤثرة في مسيرة المجتمع والجامعات على حد سواء من هذه الأحداث:

- ✓ مطالب ثورة يناير وما تلاها من أحداث(عيش كريم – حرية – عدالة اجتماعية).

- ✓ مطلب التغيير الجذري في الجامعات لإحداث تحسين في الأداء النوعي بها والتوجه بها ومن ثم المجتمع نحو التميز.
- ✓ الثورة المعرفية وسرعة المستجدات العلمية والتكنولوجية ، تلك التي يتوجب الوعي بها واستيعابها.
- ✓ ثقافة وفكر الجودة على الطريقة العالمية ومسألة البقاء أم الإندثار طبقًا للمعايير التي يفرضها الآخر. والذي يعبر عن التناقض بين الأعباء المفروضة والتجديدات المطلوبة.

ويمكن إيجاز بعض التحديات في التالي:

❖ تحديات تتعلق بالتربية "تسليع التربية":

إن تحويل التربية والتعليم إلى سلعة تباع وتشترى من أهم المضامين السلبية للعولمة في مجال التربية والتي تهدد الأمن التربوي. حيث النظر للتربية على أنها سلعة للتسويق والاستهلاك. وتدخل مؤسسات التعليم الآن إلى السوق كمنافس تجاري يهدف إلى تحقيق الربح. فالجامعة الآن مؤسسة تجارية لا فرق بينها وبين المؤسسات التجارية الأخرى ، إلا في إنها تبيع التعليم وتبيع المعارف والمعلومات لعملائها وهم الطلاب. لذا يتوجب تبني أهداف مغايرة للتعليم الجامعي تقود إلى تربية مغايرة ونتائج مغايرة عن تلك التي أفرزتها العقود السابقة. ويرى العطار(2011) أن أهم الأهداف الملحة العامة التي يرها للتعليم بعد ثورة 25 يناير يمكن إيجازها في الآتي:

- ✓ بناء الثقة بالنفس وإرادة التغيير
- ✓ تدعيم الاستقلال الذاتي والوطني
- ✓ بناء ثقافة الحوار

- ✓ بناء قدرات التفكير العلمي والتحليل الناقد والتفكير الإبداعي
- ✓ تحقيق مجتمع العدالة بالقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء
- ✓ بناء حياة ديمقراطية أساسها القدرة على المشاركة
- ✓ التعليم للجميع ومدى الحياة انطلاقا من ركيزة التعلم الذاتي
- ✓ تدعيم الانسجام والتماسك ومقومات المواطنة
- ✓ التربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (العطار، 2011، 152-155).

وهذه الأهداف السابقة تمثل جملة من التحديات التربوية أمام أنماط التعليم المختلفة ومنها التعليم الجامعي، وتحقيقها مرهونا بإحداث نقلة نوعية شاملة في منظومة التفكير لدى القائمين على العملية التربوية، ووعي المواطن المصري عامة بعد ثورة يناير. وهذا أساس ينبغي أن ننتبه إليه ونحن نصوغ دورا تربويا للجامعة أو نضع لها فلسفة تربوية في العصر الراهن وصلته الوثيقة بوضع التنمية في المجتمع وتحقيق الأمن التربوي من عدمه، وما يسهم به هذا الأمر في تحقيق التميز الجامعي.

ومن هذه التحديات أيضا التي تؤثر في تحقيق الجامعة للأمن التربوي ما يلي:

❖ تحديات اقتصادية:

إن تطبيق اقتصاد السوق في شتى مناحي الحياة في المجتمع الراهن أدى إلى تعميق النظر إلى التربية على أنها عملية اقتصادية خاضعة لقوانين السوق الاقتصادية وسياسة العرض والطلب. وهذا مفهوم ضيق يحصر التربية في عملية مادية بحته ويختصرها في مجرد الربح المادي، ويبعدها عن غايتها الأسمى وهي بناء الإنسان المتكامل الشخصية المبدع الحر الواعي. فما تقوم به الشركات متعددة

الجنسيات من خلال آليات عولمية رأسمالية – كنشر معايير للجودة من مجال الصناعة والتجارة إلى مجال التعليم- يمثل ضغوطا كبيرة على مجال التربية والتعليم مما يهدد دور مؤسساتهما في تحقيق الأمن التربوي في عديد من البلدان.

❖ تحديات سياسية:

ترتبط التربية بالسياسة ، وتسهم السياسة في صوغ أهداف التربية وتحديد بنيتها ومحتواها. لكن السؤال هنا أية سياسة؟ فالرؤية السياسية السلطوية تحرم المجتمع الرؤية الديمقراطية وتمنعه وتحول بينه وبين الحرية ، وتمثل طريق مسدود بين التربية وتحقيق غاياتها في بناء الإنسان الواعي الحر، كما تمثل أداة للقهر والاستغلال بدلا من التحرر والنماء.

ويرى **عبد العال** (2007) أن التغييرات العلمية الهائلة هي التحدي الحقيقي للجامعة ، والمطلوب منها أن تواجه تلك التحديات الجسام ، وأن تعد الأمة للمساهمة في عملية الخلق الحضاري الجديد... ورهان الجامعة في فعالية إسهامها الحضاري هو الإنسان الذي تعده ليشارك في الثورة الإبداعية العالمية ، وهي أحدث ثورة يعيشها العالم الآن وأن التقدم الحقيقي الآن هو سباق مع هذه الثورة التي مازالت حتى الآن حكرا على الأقلية الإنسانية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية من ثم يصبح دور الجامعة يكمن في إعداد العقل الإنساني المبدع (عبد العال ، 2007 ، 47-48). وإعداد هذا العقل هو أساس تحقيق الأمن التربوي المنوط بالجامعة.

❖ تحديات ثقافية:

تحدد ثقافة المجتمع شكل التربية به ، فتسهم في تحديد أهداف ومحتوى وبنية التربية وأساليبها ، ونحن بصدد واقع ثقافي له بنيته ومشكلاته في ظل تداعيات عولمية تفرض على النمط الثقافي جملة من التحديات وضعت الإنسان في حالة من المعاناة ، من أهمها:

✓ نمط التفكير القائم على المنفعة الخاصة في مقابل المنفعة العامة.

✓ تعطيل فاعلية العقل في الوعي بالوضع القائم بأبعاده المختلفة وقولبة الناس على نمط حياة تقوم على الإتباع وتعطيل الإبداع.

✓ تسييد نمط من القيم يعكس قولبة في السلوك والنمطية وسيادة القيم الاستهلاكية. وتعطيل قيم الإنتاج نتيجة لاختراق الثقافة الوطنية وتعزيز ثقافات دولية أو ثقافة واحدة باسم العولمة الثقافية.

✓ تشويه الذوق الإنساني وقولبته حيث يقوم على مقاييس الموضة أكثر من كونه ناتجًا عن بناء الشخصية الإنسانية.

✓ دعم وتعزيز واقع اجتماعي طبقي سلبي عدائي قانع بالمتاح متخوف من الديمقراطية والحرية... ومن التغيير عامة.

تأسيسًا على ما سبق من عرض موجز لبعض التحديات التي تواجه المجتمع عامة والجامعة خاصة ، يتوجب بذل كثير من الجهد في تغيير فلسفة الجامعات والتعليم الجامعي عمومًا ، من قيم وأهداف واستراتيجيات وسياسات حتى تستطيع تحقيق أمنا تربويا منوطًا بها كمؤسسة قائدة للتقدم في المجتمع وهو أحد أدوارها المتميزة.

ثالثا: الجامعة وقيم التميز في مجتمع التعلم.

يمثل الدور التي تقدمه الجامعة في المجتمع ضرورة تنموية وليس ترفًا فكريًا ففي مجتمع اليوم حيث يعد العلم والتكنولوجيا القوى المحركة والحاسمة في جميع مجالات المجتمع وفي تحقيق التنمية المستدامة ؛ تكون الحاجة ماسة إلى تمكين الفرد من المعرفة والتعلم وإبداع مجتمع التعلم[2]. هذا وهناك علاقة جدلية واضحة بين المجتمع وما يعتريه من تغيرات وبين القيم ، وتلك العلاقة تعني أنهما يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض. وفي ظل السياق الاجتماع/تاريخي الراهن ، وفي محاولة تأكيد مكتسبات ثورة يناير ، وكذا في ظل ما يحدث من تداعيات سلبية ، فإننا بحاجة ضرورية إلى تأكيد وترسيخ "قيم التميز"أو بمعنى آخر يتناسب مع طبيعة الواقع الراهن " قيم التغيير الموجه نحو التميز" والجامعة بصفتها من أهم المؤسسات التربوية/التعليمية/البحثية ، قادرة على القيام بتلك المهمة ، وتحقيق دورها القيمي لدى طلابها وفي المرحلة العمرية (الشباب) التي بدأت بهم وتشكلت على اكتفاهم ثورة يناير، بل وتاريخ الثورات المصرية يؤكد دور الحركات الطلابية في محاولة إعادة بناء الواقع المصري.

هذا وينطلق البحث الراهن من فكرة أن سعي المجتمع المصري للتقدم لابد أن يعترف بفكرة الإيمان بالتغيير والإيمان بنسبية القيم الإنسانية ، والرغبة في التميز ذلك لأن التغيير يحمل في طياته قيما جديدة ، ومفاهيم ودلالات تدور حول تلك القيم قد تختلف كليًا أو جزئيًا عن مفاهيم ودلالات ومضامين القيم القديمة. بل

2- يعنى أن تتخطى عمليات التعليم والتعلم أسوار الجامعة ، بدلا من أن تظل قاصرة على ما يدور داخلها فقط بحيث يصبح المجتمع بكافة مؤسساته بيئات للتعلم. وهذا يتطلب تحرير المتعلم من كافة قيود الزمان والمكان والموضع التي يمكن أن تحول بينه وبين جعل الحياة بكافة مجالاتها كتابا مفتوحا ومواقف ثرية للتعليم والتعلم. وهذا يتطلب أن يحقق التعليم الجامعي عدة تحولات كيفية منها التحول من ثقافة التكرار إلى ثقافة الإبداع ، ومن ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة..(القطب ، 2009 ، 56).

وقد يحتاج المجتمع إلى ابتداع قيم جديدة في ظل إيمانه بضرورة ترسيخ ثقافة الإبداع والتميز في المجتمع عمومًا.

ويؤكد **النويهي** هذه الرؤية بقوله: "الحقيقة التي يشهد بها التاريخ هي أن القيم ليست قوالب ثابتة لا يطرأ عليها التغيير، بل هي في تطور دائم وتبدل مستمر. وسر هذا إنها ليست اعتبارات نظرية، بل هي أمور حيوية جدًا، متصلة أشد اتصال بضرورات المجتمع وظروفه، مرتبطة بنظمه السياسية، وأحواله المادية وأوضاعه الاقتصادية وطرق تحصيله للرزق. فهي تتغير. أو ينبغي أن تتغير. كلما تغيرت هذه الظروف واختلفت هذه الضرورات (النويهي، 2010، 67).

والمستقرىء لتاريخ الفكر في التحول من المجتمع الجاهلي إلى المجتمع الإسلامي يجد أن هناك بعض القيم كان يعتبرها العرب قبل الإسلام فضائل (كالثأر والإغارة على القبائل الأخرى، سفك الدماء لإثبات المهارة...) جاء الإسلام وغير ذلك واعتبره من الرذائل، وكذا نظرة الرأسمالية غير الاشتراكية غير الإقطاع تجاه بعض القيم فما يحسبه البعض فضائل ينظر إليه الآخرون عكس ذلك. وهذا يقود إلى أن مضمون القيم يتغير من مجتمع لآخر ومن فكر لآخر) لكن مسمى القيمة قد يظل ثابتًا، فمسمى الديمقراطية مثلا واحدا عند الجميع لكن يراه كل تيار بشكل ومضمون قد يختلف عن الآخر.

ويرى **فهمي** (2004): أن قيم الإنسان هي التي تحرك إحساسه بأنه كائن متميز، وتعزز إيجابية حضوره في هذا الوجود. ولأن القيم ليست منظورة، بل معتقدة، لذا فإن هذا الاعتقاد والتصديق والثقة هو ما يشكل لدى الإنسان شعورًا خاصًا جدًا، ويملكه بذاته وحده، وهو ما يسمى بشعور القيمة والذي لا يفرض

إكراهًا ، ولا يعار وأيضًا لا يستطيع الإنسان أن يعيش من دون مظلة هذا الشعور بل لا ينشأ هذا الشعور بالقيمة خارج دائرة الثقافة بمحاورها الثلاثة: الدين والأخلاق والفكر (فهمي ، 2004 ، 47).

وحتى يتحول التغيير الذي يدعمه المجتمع بأنظمته - خاصة التعليمي . إلى تقدم وتميز، فهناك ضرورة إلى وجود نسق قيمي يعمل كأطر مرجعية لممارستنا ويتم الإقتداء به في تصحيح المسار.

من خلال ما سبق نستنتج التالي:

- ✓ نسبية القيم وتغيير دلالاتها.
- ✓ التغيير سنة الحياة وضرورة إنسانية تعبر عن حراك فكري ومجتمعي على حسب توجيهه ، سواء للأفضل (تقدم) أم للأسوأ.
- ✓ أن هناك مسببات للتغيير تدفع الإنسان لحدوثه على المستوى الفردي والمجتمعي. وتلك المسببات تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة تاريخية إلى أخرى في المجتمع الواحد ، وتدهور القيم في المجتمع المصري يعد عاملا أساسيا وضرورة للتغيير.

هذا والجامعة قادرة على المشاركة في قيادة هذا التغيير ، ورسم ملامحه الجديدة الجديرة بالتميز. من خلال العمل في إطار معايير التميز وإكساب قيمه وتفعيلها وتنميتها لدى طلابها وكافة العاملين بها وكذا نشرها في المجتمع من خلال تقديم خدماتها المتنوعة ، فتكون قيما حاكمة لكافة جوانب الأداء بها وفي المجتمع . وهذا يتطلب وعي الجامعة بالمتغيرات والمستجدات المحلية ، والإقليمية والعالمية ، وإعدادها للطلاب كمواطنين يتميزون بالمرونة الفكرية ، حيث يرحبون

بالتغيير الذي يقود للتقدم والتميز، ويضطلعون به ويقودونه في ظل رؤية وأهداف واضحة ، وفلسفة مرجعية للتغيير الموجه صوب التميز. وهذا يعطي دورًا قياديًا للجامعة في إحداث التغيير وتأمينه بوعي قيادات هذا التغيير والقائمين عليه والذين يعيشون هذا التغيير في المجتمع ، فتسهم بذلك الجامعة في توجيه التغيير الاجتماعي وتكوين نظام اجتماعي جديد ، حتى لا تكون الجامعة أو النظام التعليمي بعامة مجرد انعكاس للتغييرات في المجتمع المصري وتابعة له بل عنصر فاعل في إحداثها. وتكون مسئولية الجامعة متمثلة في المشاركة لإعادة البناء الاجتماعي بالوعي بالتغييرات الراهنة وبث قيم التميز. لذا فإن استنبات قيم التميز يمثل ضرورة في مجتمع التعلم ، خاصة في سياق تحقيق مطالب ثورة يناير. هذا والشاغل الرئيس للدراسة الحالية فيما يتعلق بالقيم ينصب على الدور التوجيهي لها، هذا الدور الذي يتأسس عليه كل الأدوار وتوجيه كافة جوانب الأداء في العمل الجامعي.